



حق التراجع بعد الشراء



كن على علم
لتستهلك أفضل

إذا لم تكونوا راضيين عن عملية شراء قمتم بها... هل يمكنكم إرجاع المنتج واسترداد المبلغ الذي دفعتم؟

خلافًا لما يعتقد، ليس هناك حق للتراجع بالنسبة للمشتريات بالمتر.

حق التراجع هو إمكانية الرجوع عن التزام بالشراء، بدون أي تبرير أو دفع أي غرامة (باستثناء مصاريف الإرجاع للمورد).

هذا الحق منصوص عليه في القانون رقم 31.08 لحماية المستهلك.

أجل التراجع

يمكن التراجع عن عملية الشراء عبر الأنترنت خلال أجل سبعة أيام.

في حالة البيع عن بعد، يحتسب تاريخ بداية أجل حق التراجع، ابتداء من:

– تاريخ استلام المنتج، أو

– توقيع العرض بالنسبة للخدمات.

في حالة البيع خارج المحلات التجارية، يحسب أجل سبعة أيام ابتداء من تاريخ الطلبية .

للتراجع، المرجو إرسال الاستمارة القابلة للاقتطاع المخصصة لذلك في بعض العقود وذلك عبر رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، أو كتابة رسالة خطية في الموضوع في حالة عدم وجود نموذج الاستمارة.

أجل إرجاع المبالغ المدفوعة

يجب على المورد أن يرد المبالغ المدفوعة كاملة للمستهلك على الفور وعلى أبعد تقدير داخل الخمسة عشر يوما.

يجب إعادة المنتج على نفقتك الخاصة.

ملاحظة: يمارس حق التراجع أيضا على القروض الاستهلاكية.

في أي حالة يمكن ممارسة حق التراجع؟

1- العقد عن بعد

يتعلق الأمر بعقد مبرم بين مورد ومستهلك عبر الهاتف أو الأنترنت أو الفاكس أو البريد.

هناك استثناءات لهذا الحق في الحالات التالية : الجرائد، طباعة الصور، الخدمات التي شرع في تنفيذها، إلخ.

2- البيع خارج المحلات التجارية

يتعلق الأمر بعقد مبرم بين مورد ومستهلك خارج المحلات التجارية: البيع بالمنزل أو بالمعارض التجارية أو في مقرات العمل...

استمارة قابلة للاقتطاع المخصصة لتسهيل ممارسة حق التراجع في البيع خارج المحلات التجارية القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، المادتين 47 و 49 إذا كنتم ترغبون في إلغاء هذه الطلبية، يرجى استعمال استمارة التراجع هذه.

الشروط:

(1) اتم ووقع استمارة و وقع عليها.

(2) أرسلها بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل إلى العنوان المذكور أدناه:

(3) يجب إرسالها في أجل أقصاه سبعة أيام ابتداء من تاريخ الطلبية أو التزام الشراء.

أنا الموقع أسفله أصرح بإلغاء الطلبية:

توقيع الزبون:

استمارة التراجع، يجب إتمامها وتوقيعها وإرسالها بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل في أجل أقصاه سبعة أيام بحسب بعد ابتداء من تاريخ الطلبية أو الالتزام بالشراء.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
de l'Investissement, du Commerce
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والإستثمار والتجارة
والإقتصاد الرقمي

مديرية الجودة و مراقبة السوق

ملتقى شارع كمال الزبدي و زنقة داداي مجموعة 21

حي الرياض الرباط

الهاتف : 05 37 71 51 59 / 05 37 71 20 77

الفاكس : 05 37 71 17 98

dpc@mcinet.gov.ma

 WWW.MCINET.GOV.MA

 /MICIENGOV

تم إعداد هذا المنشور بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج التوأمة "م - 34 حماية المستهلك المغربي" ولا يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

للمزيد من المعلومات

www.khidmat-almostahlik.ma